



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights



ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية

التمكين السياسي للمرأة المصرية

هل الكوتا هي الحل؟!؟

العنوان: أول ش الملك فيصل - برج الأطباء - الدور التاسع - شقه ٩٠٨ - الجيزة
ت / ف : ٠٢/ ٣٧٧٥٩٥١٢
موبايل : ٠١٠ ٥٣٢٧٦٣٣
البريد الإلكتروني : info@maat-law.org
الموقع الإلكتروني : www.maatpeace.org
maat_law@yahoo.com
www.maat-law.org

لعبت المرأة دورا كبيرا في الحياة السياسية المصرية، في كل عصورها من عصر الفراعنة فالملكة حتشبسوت تظل نموذجا رائعا لإدارة الحكم، كما أن ما فعلته شجرة الدر عندما مات زوجها الصالح نجم الدين أيوب في خضم حربه مع الصليبيين، فأخفت خبر موته وأدارت الحرب بل وانتصرت فيها ورغم النهاية المأساوية لشجرة الدر إلا أنها تظل في أذهان المؤرخين ملكة حكمت فنجحت، وهكذا ففي العصور المختلفة فقد لعبت المرأة دورا بارزا والأسماء التي خلدها التاريخ على مستوى النضال الوطني كثيرة ولا ننسى دعم الكثير من زوجات وأمهات المناضلين لأزواجهن وأبنائهن في كفاحهم فهن ظهرهم القوى الداعم والمؤازر اللاتي يربينهم على الانتماء للوطن والعمل من أجل إعلاء شأنه، إلا أن تراجع التمثيل السياسي للمرأة في السنوات الأخيرة ووصول نسبة المرأة إلى 1.8% من أعضاء البرلمان المصري بعد مرور ما يقرب من 50 عاما على إعطاء المرأة المصرية حق الانتخاب والترشيح- المرأة المصرية هي أول امرأة في المنطقة العربية تحصل على هذا الحق- إذ أن المرأة في آخر انتخابات تشريعية أجريت عام 2005 حصلت على ثمانية مقاعد من مجموع 454 مقعدا بمجلس الشعب، ثلاثة منهن حصلن على مقاعدهن بالانتخاب بينما شغلت خمسة منهن مقاعدهن بالتعيين كل ذلك أدى الى لجوء عدد من المدافعين عن حقوق المرأة والمثقفين والحزبيين إلى الدعوة إلى اللجوء إلى نظام الكوتا (الخصصة) الذي كان قد تم تطبيقه في مصر عام 1979 إلا أنه ألغى بحكم من الدستورية العليا لعدم دستوريته، وي طرح العديد من التساؤلات حول أوضاع المرأة المصرية عامة ووضعها على الخريطة السياسية خاصة، وهل عجزت المرأة المصرية على أن تثبت كفاءتها للحد الذي جعلنا نلجأ للكوتا كحل أخير ورغم أن الكوتا قد يكون حل جيد وفعال لكنه ليس حلا مثاليا، فلقد كنا نتمنى أن تقتحم المرأة المصرية الحياة السياسية بنفسها وبقوتها وعزيمتها وإرادتها الشخصية وألا نضطر إلى الكوتا التي تحتزل الكثير من نضال المرأة المصرية ليتحول إلى قانون ليضعها في مكانها، إلا أن التراجع المستمر في وضع المرأة على خريطة الحياة السياسية عجل بالكوتا كحل ينقذ الوضع من التأزم ولكننا ندعو كل المعنيين بشئون المرأة ألا يكون تطبيق الكوتا- في حالة تطبيقه- هو نهاية لتنشيط المرأة ونتوقف بمجرد الحصول على هذا الحق المبتور، ولكن لا بد أن نلجأ للعديد من الوسائل والطرق لتدعيم المرأة وحتى نتمكن يوما من إيقاف الكوتا، وترشح المرأة المصرية نفسها في أي انتخابات وهي تعلم أن جنسها لن يلعب دورا إيجابيا أو سلبيا في عملية اختيارها وأن برنامجها الانتخابي الجيد فقط هو الذي سيكون جواز سفر للوصول الى أصوات الناخبين، ولا بد هنا أن نوضح ضرورة ألا تتحول الكوتا الى هدف للمرأة، وإنما أن تظل آلية مرحلية للتمكين السياسي للمرأة مثلها مثل باقى الآليات، وأن يأتي اليوم الذي تعلن فيه المرأة في البلاد التي طبقت الكوتا استغنائها عن هذا النظام.

وتتناول الدراسة عدة محاور هي نبذة عن المشاركة السياسية للمرأة المصرية بداية من القرن العشرين وقبل ثورة يوليو وكما أنه يعدد لعدد من الحقوق التي نالتها المرأة بعد ثورة يوليو ومن أبرزها حق الترشيح والانتخاب، كما يرصد التمكين السياسي للمرأة في التشريعات الدولية والدستور المصري، والمعوقات التمكين السياسي للمرأة والكوتا في الاتفاقيات الدولية، وتعريف التمكين السياسي وطرقه، والمعوقات التي تقف في وجه التمكين السياسي للمرأة، والتمكين السياسي للمرأة في التشريعات الدولية وفي الدستور المصري، كما تتناول الكوتا في الاتفاقيات الدولية، ونبذة عن تواجد المرأة في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وأيضا عن تواجدها في المجالس الشعبية المحلية، ونسرد نماذج

سريعة للكوتا في بعض الدول ثم نتطرق إلى توصيات الدراسة التي نأمل أن تكون داعمة للتمكين السياسي الحقيقي للمرأة

بداية المشاركة السياسية للمرأة في مصر:

تعد المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي وفاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع، ومن ثم فإن مشاركة المرأة السياسية ترتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها تطور المجتمع. كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديمقراطي ووعي النظام السياسي، وتوجيه التنمية للانتفاع بقدرات المرأة السياسية .

في عام ١٩٠٧ تأسس الحزب الوطني، وشاركت المرأة المصرية في جهوده وأنشطته، فقد دعي العبقري السياسي مصطفى كامل لتعبئة جهود المرأة في الحركة الوطنية، إلا أن هذه العضوية ظلت عضوية غير رسمية .

وفي عام ١٩٠٨ اشتركت المرأة في التوقيع على العريضة التي قدمها الحزب الوطني للخديوي للمطالبة بإنشاء مجلس نيابي .

وفي عام ١٩١٠ مثلت السيدة انشراح شوقي المرأة المصرية في المؤتمر الدولي الذي عقد في بروكسل من أجل تأييد مصر .

كما شهد عام ١٩١٤ تكوين "الرابطة الفكرية للنساء المصريات" للمطالبة بحقوق المرأة السياسية .

وفي عام ١٩٢٣ أنشئ الاتحاد النسائي برئاسة السيدة هدى شعراوي بهدف المطالبة بحقوق المرأة السياسية وفي مقدمتها حق الترشيح والتصويت .

وبمجرد إنشاء الاتحاد النسائي المصري انضم إلى الاتحاد الدولي لحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم لخدمة الإنسانية جمعاء ، ومن خلال هذا الاتحاد الدولي شاركت المرأة المصرية في المؤتمرات الدولية، وأصدر الاتحاد النسائي مجلة " الإجبسيان " ١٩٢٧ برئاسة السيدة سيزا نبراوي وصدرت باللغة الفرنسية لتوزع بالخارج وتعرف بنشاط الاتحاد .

واقترن أول برلمان لمصر بعد إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتصاعد الدعوة للمساواة بين الرجل والمرأة، والمطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية، حيث لم تتضمن نصوص دستور ١٩٢٣ ما يشير إلى حقوق المرأة السياسية .

ونصت المادة ٣ من كل من دستوري ١٩٢٣، ١٩٣٠ على أن المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين.

ومن نص هذه المادة نلاحظ أن قوانين الانتخاب الصادرة في ظل هذين الدستورين تقصر الحقوق السياسية على الرجال دون النساء إذ أنها لم تشر إلى عدم التمييز بسبب الجنس .

وشهدت الأربعينيات زيادة التوجه السياسي للحركة النسائية. وتكوين أول حزب نسائي مصري هو "نساء مصر" ١٩٤٢ برئاسة فاطمة نعمت راشد . وطالب الحزب بمنح المرأة كافة حقوقها السياسية والاجتماعية، وحقها في الانتخابات والترشيح في المجالس النيابية .

وفي هذه المرحلة من تاريخ النضال للحصول على الحقوق السياسية للمرأة المصرية. ساندتها في مطالبها سلامة موسى وطه حسين وزكى عبد القادر .

وشاركت السيدة هدى شعراوي في المؤتمرات المحلية والدولية التي ناقشت حقوق المرأة ولاسيما الحقوق السياسية وأصدرت جمعية الاتحاد النسائي المصري كتابا تضمن المطالبة بتعديل قانون الانتخاب لينص على منح المرأة حق الانتخاب مثل الرجل .

كما ألقت السيدة منيرة ثابت كتاب "الحقوق السياسية للمرأة" انتقدت فيه دستور ١٩٢٣ الذي حرم المرأة من حقوقها السياسية. كما رفعت دعوة ضد مجلس الوزراء الذي حرّمها من حقها .

وخلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ اشتركت المرأة المصرية في التنظيمات والجمعيات التي ظهرت خلال هذه الفترة. وكان اشتراكها من خلال:

-منظمات مستقلة مثل "جمعية الأخوات المسلمات" و "الحزب النسائي الوطني" الذي نص برنامجه على مساواة المرأة بالرجل والنهوض بمستواها الأدبي والاجتماعي وحصول المرأة على حقوقها السياسية والاجتماعية وحق الانتخاب والتمثيل النيابي"

-لجان نسائية مثل " دار الأبحاث العلمية" و " لجنة نشر الثقافة الحديثة" . كما شهدت هذه الفترة تكوين اتحاد "بنت النيل" ١٩٤١ برئاسة الدكتورة "درية شفيق" ونص برنامجه على رفع مستوى الأسرة المصرية بمنح المرأة حق الانتخاب والنيابة لتدافع عن حقوقها وتساهم في إصدار تشريع يكفل صيانة هذه الحقوق.

ويلاحظ على نشاط المرأة المصرية للمطالبة بحقوقها السياسية قبل ثورة ١٩٥٢م ما يلي:

- كان موقف اتحاد القيادات النسائية المصرية من الأحزاب المصرية متبايناً بين مؤيد ومعارض
- فقد كان موقف السيدة نبوية موسى موقفاً معادياً للوفد وأعلنت ذلك على صفحات صحيفتها "الفتاة" وشاركتها في هذا الاتجاه المعادي للوفد "لجنة السيدات الأحرار" المنتهية لحزب الأحرار الدستوريين
- أما السيدة منيرة ثابت فقد كانت السلاح الصحفي لحزب الوفد والأحزاب الأخرى على الساحة وذلك من خلال مجلتها "الأمل" و "السبوار"
- كانت الحركة السياسية النسائية مقتصرة على فئة قليلة وقد ولد هذا انطباعاً بأن دعوة الحقوق السياسية تعبر عن اهتمام قلة مرفهة من الناس

• ارتباط القيادات النسائية بالرجال من قيادات الأحزاب القائمة أما بروابط القرابة أو بصلات طبقية وطيدة أو بانتماءات فكرية وثقافية في حين كانت قيادات الأحزاب من الرجال ترى أن القوى النسائية مجرد عنصر مساعد ثانوي وأداة لتدعيم ذات الحزب

• تداخل الأنشطة السياسية الحزبية للمرأة المصرية مع الأدوار الاجتماعية التقليدية للمنظمات الأهلية النسائية أو الجمعيات، وقامت بالأعمال الخيرية غير السياسية وغير الحزبية

المشاركة السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة ١٩٥٢ :

ونلاحظ بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن التنظيمات السياسية وأولها "هيئة التحرير" كانت خالية من تمثيل المرأة وبناء على ذلك فإنه:

يؤرخ لدخول المرأة في البرلمان بصدور دستور ١٩٥٦ الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، فقد نصت المادة ٣١ على أن "المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" وبفضل هذه المادة حصلت المرأة على حقوقها السياسية حيث نصت المادة الأولى في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ على أنه "على كل مصري وكل مصرية بلغ ثمانى عشر سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية:

١- إبداء الرأي في الاستفتاء الذي يجرى لرئاسة الجمهورية

٢- انتخاب أعضاء مجلس الأمة

ومر المجتمع المصري بعد صدور دستور ١٩٥٦م بعدة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت على التمثيل النيابي للمرأة وأدائها داخل البرلمان.

واشتركت المرأة في تنظيمات الإتحاد القومي المختلفة ١٩٥٧، وعند انتخاب القاعدة الشعبية ١٩٥٩ ومجالس البنادر، برزت المرأة في تنظيمات الإتحاد القومي من خلال اللجان الثلاثية للأحياء والشياخات ولجنة المحافظة، كما تشكلت لجنة نسائية في إطار الإتحاد القومي للتخطيط للنشاط النسائي

وفي نوفمبر ١٩٦٢ صدر قانون بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية، حيث أوصت بأن يكون أعضاء المؤتمر ١٥٠٠ عضو تمثل المرأة ٥٪ من إجمالي الأعضاء

وفي ١٩٦٢ مع إعلان الإتحاد الاشتراكي كمنظمة سياسية، دخلت هيئاته العديد من السيدات، إلا أن اجتماعات اللجان كانت غير منتظمة ثم توقفت نهائياً.

ومع ثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ وإعادة بناء الإتحاد الاشتراكي دخلت ١٣٠٩ سيدة بنسبة ٢٪ من مجموع الأعضاء بالوحدات الأساسية بالمحافظات و ١٦ سيدة بنسبة ١٪ من مجموع الأعضاء في مؤتمر المحافظة ولم تدخل لجان المحافظة إلا سيدتان

وفي سبتمبر ١٩٧٥ أصدر الرئيس محمد أنور السادات قراراً بتكوين التنظيم النسائي للإتحاد الاشتراكي والذي أقر لأعضائه حق الانتخاب والترشيح لمستويات التنظيم المختلفة، حتى يعمل على رفع قدرة المرأة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويتعرف على مشكلات المرأة والعمل على حلها

ونص الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ على مساواة المرأة في الحقوق السياسية بدون تمييز. إلا أن قيد المرأة في جداول الانتخابات كان اختيارياً حتى صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ الذي أزال هذه التفرقة وجعل القيد في جداول الانتخابات إجبارياً بالنسبة للرجل والمرأة .

وبذلك تكون مصر اتخذت الإجراءات القانونية للمساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية قبل انضمامها لاتفاقية المرأة عام ١٩٨١ التي تنص المادة ٧ منها على: "التزام الدول أطراف الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامه لضمان حصول المرأة على المساواة في الحقوق السياسية، وذلك سواء بالتصويت في جميع الانتخابات أو الترشيح للانتخاب والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وتولى الوظائف العامة أو المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية. "

وصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ في شأن مجلس الشعب حيث نص "علي تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة في المجلس على الأقل وعقب صدوره قفز عدد العضوات إلى ٣٥ سيدة في مجلس ١٩٧٩ بنسبة ٩٪ تقريباً من جملة عدد الأعضاء"

ولم تهنئ المرأة المصرية بانتصارها هذا كثير، إذ قضت المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٨٦ بإلغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ لعدم دستوريته ، وقضت بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة ، وبذلك هبطت نسبة تمثيل المرأة في برلمان ١٩٨٧ إلى ٢.٤٪ . وهبطت النسبة مرة أخرى في كل من مجلسي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ وبلغت ٢.٢٪ ثم ارتفعت النسبة قليلاً ووصلت إلى ٢.٤٪ في برلمان ٢٠٠٠ وعاودت انخفاضها لتصل إلى ١.٨٪ في انتخابات ٢٠٠٥ .

وشهدت عضوية المرأة في المجالس المحلية تراجعاً مماثلاً فقد كانت نسبتها تقارب ١٠٪ في عام ١٩٨٣ لتتخفف إلى ١.٢٪ في عام ١٩٩٢ ثم ترتفع في انتخابات عام ٢٠٠٢ إلى ٢.٤٪ . ثم في انتخابات ٢٠٠٨ بلغت عدد السيدات اللاتي حصلن على مقاعد في المجالس المحلية بالتزكية او بالنجاح ٢٣٣٥ مرشحة بنسبة ٤.٤٪ من أجمالي أعضاء المجالس المحلية.

وسجل عدد النساء المقيدات في جداول الانتخابات ارتفاعاً مضطرباً من ٣.٦ مليون مقيدة في ١٩٨٦ بنسبة ١٨٪ إلى ٨.٨ مليون مقيدة في سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥٪ ثم ارتفع العدد إلى ١٠.٨ مليون مقيدة بنسبة ٣٧٪ عام ٢٠٠٣ .

ماذا نقصد بالتمكين السياسي

التمكين في معناه العام هو إزالة كافة العمليات و الاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تمنط النساء والفئات والمهمشة وتضعهن في مراتب أدنى.

والتمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً. ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية.

أن التغييرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص ويعتبر النموذج المثالي للإجراءات هو ذلك الذي يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات والمهمشة أو الأقل حظاً في الإدارة العامة.

إن السياسات التمكينية تصاغ لمنع التفرقة على أساس النوع أو الفكر ولتعزيز حرية الاختيار في أمور تتعلق بحياة الفرد وزيادة فرصه في الاختيار. ويشمل التمكين أيضاً تزويد الفرد بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء القدرات تحت مشروعات متنوعة لمختلف الفئات المحتاجة لمواجهة التناقضات المحيطة .

وعن طريق التجديد الديمقراطي يمكن خلق نظم انتخابية جديدة ، تجعل الناس في المركز ونقضي على تلك النظم الانتخابية التي يتم هندستها لخدمة فئات معينة كالطائفة مثلاً أو الأغنياء الذين يمتلكون الأموال.

صور التمكين السياسي للمرأة

يقوم البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية بإلزام الدول الموقعة عليه بمزيد من صور التمكين للنساء خاصة فيما يتعلق برفع الشكاوي عن طريق تمكين لجنة الاتفاقية من الرقابة بغرض إزالة كافة صور التمييز ضد النساء واستلام الشكاوي التي ترد من الأفراد أو المجتمعات الواقعة ضمن منطقة صلاحياتها وذلك للعمل علي:

١. تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة والإضافة إليها.

٢. النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.

٣. تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو

٤. تحفيز التغييرات في القوانين مما يقضي على الممارسات التمييزية

٥. تعزيز الآليات القائمة لتطبيق الحقوق الإنسانية داخل نظام الأمم المتحدة.

إيجاد وعي عام أوسع بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز ضد المرأة.

كيف ينفذ التمكين

إن النظريات الحديثة في التقنين تبين أن النماذج الخاصة في الضبط الاجتماعي و برامج توعية الفئات ذات المصلحة أجدى في تغيير السلوك عن قوانين الدولة ، وتركز النظريات أيضا على أهمية تضمين السياسات وجهة نظر وخبرات الفئات المتضررة مثل أصحاب القضية ومؤسسات المجتمع المدني الراعية لتلك القضايا .

المطلوب هنا بناء أنظمة تعزز المشاركة الفعلية العادلة وتقضي على مظاهر الإقصاء والتهميش . أحد هذه الأنظمة يركز على المطالبات الفردية الحقوقية عندما تنتهك حقوق الفرد ويلجأ للقضاء والنموذج الآخر يعتمد على الضبط والتسيير بواسطة الحكومة أو سلطة أهلية مستقلة تضع المعايير المطلوبة وأنظمة التحقق ليعمل بها الجميع. أما النموذج الثالث فهو يعتمد التدابير الذاتية الطوعية ، والرابع يعتمد اتخاذ العقوبات القضائية ضد من لا يلتزم بالنظام ، والأخير يعتمد التشجيع المعنوي والمكافآت لمن يلتزم بتطبيق الأنظمة وهكذا ، وربما نحتاج في فترة من الفترات تركيبة من هذه النماذج وفق مستويات الوعي والالتزام السائدة لدينا.

النظام السياسي الصالح أهم متطلب لعملية التمكين السياسي :

من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي هو وجود نظام سياسي صالح بحيث : يعطي الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان. وكما هو معلوم فإنه في بعض الأحيان عندما تحصل النساء علي مناصب سياسية هامة في الدول غير الديمقراطية، فإنهن يفشلن في التقدم نحو الديمقراطية وذلك لحرصهن علي الحفاظ علي مناصبهن والإبقاء علي الوضع القائم من أجل البقاء في السلطة ، ولذلك فإنه من الوهم القول بأن إعطاء المرأة نفس الحقوق المحدودة مثل الرجل في مناخ أوتوقراطي، سيعزز تحقيق الديمقراطية في تلك الدول.

معوقات التمكين السياسي :

الثقافة السائدة من المعوقات ، ويتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون معوقا ، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية .

ويكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما ، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء.

وكذلك تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج ، وتبقى في النهاية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات

الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية . ومع ذلك فقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية.

وتشكل المرأة في مصر نصف المجتمع (٤٨,٨٨٪ وفقاً لتعداد ٢٠٠٦). ومن ثم فهي شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمارس المرأة دورها التنموي في مختلف المجالات. فالمرأة تمثل ٣٠٪ من إجمالي العلماء في مصر حيث يتركز في العلوم الطبية (٥٨,٥٪)، والعلوم الطبيعية (٧,٤٪)، والعلوم الزراعية (٢,٨٪). والمرأة تمثل حوالي ١٥,٣٪ من إجمالي قوة العمل (من هم في سن العمل ١٥-٦٤ سنة). وتبلغ نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم ٤١,٢٪ من إجمالي العاملين به، وفي قطاع الصحة تبلغ النسبة ٤٩٪. وفي القطاع الزراعي بلغت نسبتهن ٤,٩٪. وفي قطاع الصناعة ٩,٦٪. وفي قطاع الكهرباء والغاز ٩,٧٪. وفي قطاع الأنشطة المالية والعقارات ٣١,٨٪. أما في الجهاز الحكومي فنسبة تمثيل المرأة بلغت حوالي ٢٢٪. وتمثل المرأة ٣٩٪ من القائمين بالأعمال الكتابية، كما تحتل المرأة عددًا من المواقع القيادية في بعض القطاعات .

التمكين السياسي للمرأة في التشريعات الدولية :

صدقت مصر علي المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية. فقد وافقت علي الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) التي وقعت عليها مصر عام ١٩٨٠ وصدقت عليها ١٩٨١ والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور. ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسؤولية وقدرتهم علي اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية .

كما شاركت مصر في كل المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وعمدت إلى تناول قضية التنمية البشرية من منظور متكامل قوامه الاهتمام بجودة التعليم. ومحو الأمية، وتوفير الرعاية الصحية.

التمكين السياسي للمرأة في الدستور والقوانين المصرية :

ظلت المرأة المصرية محرومة من حقوقها السياسية في مصر حتى صدور دستور ١٩٥٦ . منذ ذلك التاريخ أصبح من حقها أن تنتخب من يمثلها في البرلمان . وأن ترشح نفسها لعضوية المجالس النيابية .

فقد نصت المادة الأولى من دستور ١٩٥٦ على أنه " على كل مصري و كل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية وهي إبداء رأيه في الاستفتاء الذي يجرى لرئاسة الجمهورية وكل استفتاء آخر ينص عليه الدستور، وكذلك انتخاب أعضاء كل من مجلس الشعب ، ومجلس الشورى ، والمجالس الشعبية المحلية "

ثم صدر دستور مصر الحالي سنة ١٩٧١ الذي أكد المساواة التامة بين الرجل والمرأة حيث نصت المادة (٤٠) منه على أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة."

ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل، ومن ذلك حق التعليم، وحق العمل، وحق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق تكوين الجمعيات، وحق الانتماء إلى النقابات.

كذلك تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة في الحياة العامة والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة.

كما نصت المادة (١١) من الدستور على أن "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

بموجب المادة (١٢) : للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى، وفقاً للنظام الانتخابي الذي يحدده، بما يكفل تمثيل الأحزاب السياسية، ويتيح تمثيل المرأة في المجلسين. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي والقوائم الحزبية بأي نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حداً أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين.

وهناك المادة (٨) التي تنص على : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

ولكن النص وحده لا يكفي، على الرغم من ضرورته، بل الأهم هو تلازم التطبيق للنص، بحيث تتم مشاركة المرأة بصورة أكبر في إدارة شؤون مجتمعها ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على المستوى القومي. وفي هذا الشأن تقع المسؤولية ليس فقط على الحكومة بل وعلى منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والمواطنين فرادى رجالاً ونساءً في تحقيق هذا الهدف.

كما قامت مصر بإصدار عدد من التشريعات الرامية إلى إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة مثل تعديل قانون الأحوال الشخصية، وتعديل قانون الجنسية، وقانون إنشاء محاكم الأسرة، وقانون إنشاء صندوق تأمين الأسرة وقانون تعديل أحكام النفقة، وكلها إصلاحات تهدف إلى إنهاء مشكلات المرأة على الصعيد الاجتماعي حتى تجد فرصتها في الوقت والجهد لتقدم جهودها على صعيد الحياة السياسية ودعم توجه المرأة لتولي المناصب القيادية وخوض المعارك الانتخابية جنباً إلى جنب مع دعم قدرتها على تربية النشء.

الكوتا النسائية في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية :

هناك بعض الاتفاقيات الدولية التي تؤيد الأخذ بنظام الكوتا النسائية وإن كانت تطلق عليه تسمية أخرى (تدابير خاصة مؤقتة) غايتها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة أو التعجيل فيها. ومن هذه الاتفاقيات:

الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة(السيداو)

المادة(٤) والتي تنص على انه " لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقيات"، بينما غالبية الاتفاقيات الدولية تؤكد

على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما لأي سبب كان فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في المادة (٢١):

▪ لكل فرد الحق في إدارة شؤون بلاده العامة.

▪ لكل الأشخاص حق متساوٍ في تقلد الوظائف العامة في بلاده.

وفي المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص التالية من دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة (٢) ومن دون قيود منافية للعقل:

أ - أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، أما مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية.

ب- أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام، على قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

ج- أن تتاح له، على قدم المساواة مع سواه عموماً، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري كافة المادة (٥) " تتعهد الدول الأطراف بمنع التمييز والقضاء عليه بأشكاله كافة، وضمان حقوق الجميع من دون أي تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الأصل الوطني....وكذلك أشار إلى الحقوق السياسية لاسيما حق المشاركة في الانتخابات - أي التصويت والترشيح للانتخابات- بالاقتراع العام المتساوي وحق المشاركة في الحكومة، وإدارة الشؤون العامة على أي صعيد وتقلد الوظائف العامة على قدم المساواة مع أي شخص آخر...."

وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضا

المادة (٧) " تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة كافة للقضاء على التمييز ضد المرأة في حياة الدولة السياسية والعامة وهي تكفل للمرأة خاصة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت في الانتخابات، والاستفتاءات العامة كافة والأهلية للترشيح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام".

وفي اتفاقية بشأن حقوق المرأة السياسية : المادة (٢) " للنساء الأهلية للترشيح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال، من دون أي تمييز".

أما المادة (٣) فتنص "للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة الوظائف العامة كافة التي نشأت بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال وبدون أي تمييز".

أما الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في مادته (١٣) " لكل مواطن الحق في حرية المشاركة في حكومة بلده، سواء مباشرة وبواسطة ممثلين مختارين بحرية وفقاً لإحكام القانون".

أما الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. ففي المادة (٢٣) حق المشاركة في الحكومة " المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية" أما الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته " يحق لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية بان يشارك في حكومة بلده " .

وثيقة اجتماع كوبنهاغن عام ١٩٩٠ حول مؤتمر البعد الإنساني (وثيقة كوبنهاغن للدول التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE) وفي المادة(٧) فقرة (٢) تسمح بالتنافس على المقاعد كافة في غرفة واحدة من الهيئة التشريعية على الأقل، على أن يكون تنافساً حراً بواسطة التصويت الشعبي، بينما أشارت الفقرة (٥) تحترم حق المواطنين في تقلد المناصب السياسية أو العامة، سواء منفردين أم كممثلين عن أحزاب أو منظمات سياسية، من دون أي تمييز

المرأة في السلطة التنفيذية

المرأة في الوزارة :

دخلت المرأة المصرية كوزيرة في الحكومة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي حيث تولت السيدة حكمت أبو زيد وزارة الشؤون الاجتماعية في سبتمبر ١٩٦٢ ، ومنذ ذلك التاريخ لم تخل حكومة مصرية من عدد من الحقائق الوزارية التي تتولاها نساء .

وتوجد في الحكومة المصرية الحالية (٢٠٠٦) ثلاث وزيرات هن :

فايزة أبو النجا وزيرة للتعاون الدولي .

عائشة عبد الهادي عبد الغني وزيرة للقوى العاملة والهجرة .

مشيرة محمود خطاب وزيرة للدولة للأسرة والسكان (تعديل وزارى ٢٠٠٩) .

مشاركة الإناث في وظائف الإدارة العليا :

بلغ عدد الإناث شاغلي وظائف الإدارة العليا في الجهاز الإداري للدولة حوالي ٢٠٤ ألف امرأة حتى سبتمبر ٢٠٠٤ أي حوالي ٢٥.٧٪ من إجمالي موظفي الإدارة العليا لترتفع بذلك نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا مقارنة بأول يناير ٢٠٠١ والتي مثلت الإناث بها حوالي ٢٣.٧٪ من إجمالي موظفي الإدارة العليا .

وتنقسم وظائف الإدارة العليا إلى الدرجة الممتازة والعالية ومديري العموم ، وفقاً لذلك نجد أن:

الإناث تولت عام ٢٠٠٤ حوالي ١٢.٨٪ من وظائف الدرجة الممتازة وحوالي ٢١.٩٪ من الدرجة العالية و٢٧.٦٪ مديري العموم وذلك كما يتضح في الجدول التالي :

نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا القيادية بالجهاز الإداري للدولة يناير ٢٠٠١ – سبتمبر ٢٠٠٤:

الدرجة الوظيفية	يناير ٢٠٠١		سبتمبر ٢٠٠٤	
	إجمالي الوظائف	نسبة الإناث (%)	إجمالي الوظائف	نسبة الإناث (%)
الممتازة	٣١٥	٧.٩	٣٦٦	١٢.٨
العالية	١٥١٨	١٨.٧	١٧٢٧	٢١.٩
مدير عام	٦٨٠٦	٢٥.٦	٥٨٢٢	٢٧.٦
الإجمالي	٨٦٣٩	٢٣.٧	٧٩١٥	٢٥.٧

المصدر: وزارة التنمية الإدارية

وبتوزيع الإناث شاغلي وظائف الإدارة العليا في الجهاز الإداري للدولة وفقاً للقطاعات المختلفة ، نجد أن حوالي ٢٢٪ من القيادات النسائية تعمل بقطاع الاقتصاد والمال ، وحوالي ١٧٪ منهن بقطاع الثقافة والإعلام ، وحوالي ١١.٥٪ بقطاع التعليم والبحوث والشباب ، وحوالي ١١٪ بقطاع الخدمات الرئاسية .

بينما نجد أن الدواوين العامة والمجالس المحلية وقطاعات التموين والتجارة الداخلية وقطاع السياحة هي أقل القطاعات في الدولة التي تتولى بها الإناث المناصب القيادية.

أما قطاع الثقافة والإعلام ، فيعتبر من أكثر القطاعات التي تتولى فيها الإناث الوظائف القيادية بالإدارة العليا ، حيث تمثل القيادات بهذا القطاع حوالي ٤٤٪ من وظائف الإدارة العليا ، يليه قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية بنسبة بلغت ٣٢.٧٪ من إجمالي وظائف الإدارة العليا ، كما تمثل الإناث نسبة ٣١.٥٪ من وظائف الإدارة العليا بقطاع السياحة . أما قطاع الزراعة والري والنقل والاتصالات والطيران المدني فتمثل القيادات النسائية بهم النسب الأقل على مستوى جميع القطاعات (١٥.٣٪ و ١٤.٦٪ من إجمالي القيادات على التوالي) .

المرأة في السلطة التشريعية

تعد المشاركة السياسية للمرأة إحدى الأولويات التي أخذت أجهزة الدولة المختلفة الاهتمام بها ، ويعتبر تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية أحد المؤشرات الدالة على فعالية مشاركة المرأة في الحياة السياسية . كما يعتبر تمثيل المرأة في هذه الأجهزة التشريعية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها التأكد من مدى انفتاح وتغير الثقافة السياسية للمواطنين من حيث القبول بانتخاب وتمثيل المرأة لهم في هذه المجالس النيابية ، ولا تزال مشاركة المرأة في السلطة التشريعية متدنية جدا حيث أن عدد النساء في مجلس الشعب المصري سبع نساء فقط منهن ٣ بالانتخاب وأربعة بالتعيين ، وتتولى إحدى السيدات المعينات وهي الدكتورة زينب رضوان وكالة المجلس عن الفئات .

المرأة في السلطة القضائية

أجتهت مصر إلي تحقيق قدر من المساواة بين المرأة والرجل في مجال تولي الوظائف القضائية حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات في هذا الإطار كالتالي :-

- تم تعيين العديد منهن في هيئة قضايا الدولة وفي هيئة النيابة الإدارية وقد بلغ عدد النساء في هيئة قضايا الدولة ٧٢ امرأة عام ٢٠٠٤ من مجموع عدد أعضاء الهيئة الذي بلغ ١٩١٢ عضواً.

- بلغ عدد النساء في النيابة الإدارية نحو ٤٣٦ امرأة من مجموع أعضائها البالغ نحو ١٧٢٦ عضواً أي بنسبة ٢٥٪ .

- تولت المرأة رئاسة هيئة النيابة الإدارية فترتين متتاليتين وشارك أعضاء هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة من النساء في الإشراف القضائي على الانتخابات التشريعية التي أجريت عام ٢٠٠٠ كما شاركن في عضوية لجان التوفيق في المنازعات الذي أخذ به المشرع المصري بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ إذ تتولى المستشارات السابقات من هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية رئاسة عدد من اللجان المنشأ إليها.

- تولت المرأة منصب قاضية حيث صدر قرار رئيس الجمهورية في ٢٠٠٣ بتعيين السيدة تهاني الجبالي عضواً في هيئة المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى درجات السلم القضائي ، جاء القرار ليحسم حالة الجدل بشأن قضية تعيين المرأة قاضية بعد معركة طويلة استمرت أكثر من ٥٠ عام من تقديم أول طلب

لتولي منصب القضاء من الدكتورة / عائشة راتب آنذاك .لاسيما وأنه لا توجد عوائق دستورية إذ ينص الدستور المصري على أن جميع المصريين متساوون في الحقوق والواجبات. كما لم تكن هناك عوائق شرعية إذ لا يوجد في الدين الإسلامي ما يحول دون تولي المرأة القضاء .

- وفي سبتمبر ٢٠٠٦ طلب وزير العدل من رئيس محكمة النقض رئيس المجلس الأعلى للقضاء في مصر موافقة المجلس على تعيين المرأة "قاضية" من حيث المبدأ، وطبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية . وذلك إعمالا للمادة ٤٠ من الدستور المصري .

- وفي ابريل ٢٠٠٧ أصدر الرئيس مبارك قرارا جمهوريا بتعيين ٣١ قاضية من اللاتي تم اختيارهن من بين ١٢٤ سيدة تقدمن لهذا العمل من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة ويعد هذا القرار خطوة هامة على طريق المواطنة الكاملة.

- وفي ٩ ابريل ٢٠٠٧ أدت ٣٠ قاضية اليمين القانونية أمام مجلس القضاء الاعلي برئاسة رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الاعلي . والمتقدمات من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة.

المرأة في السلك الدبلوماسي والقنصلي :

تتولى المرأة في مصر العديد من المناصب في السلك الدبلوماسي والقنصلي .

وقد شهد عدد الإناث في هذا المجال ارتفاعاً مطرداً عبر السنوات الأخيرة . فمنذ عام ١٩٦١ تولت المرأة المصرية مناصب في السلك الدبلوماسي والقنصلي .

١- يبلغ عدد السيدات اللاتي يعملن بالسلك الدبلوماسي والقنصلي من درجة سفير إلى درجة ملحق ٩٥ سيدة يمثلن نسبة ٢٠.٥٪ من إجمالي عدد أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي .

٢- يبلغ عدد السيدات في درجة سفير ٣٧ سيدة تشغل منهن ١٥ سفيرة منصب رئيس بعثة بالخارج (سفير أو قنصل عام) ، وتشغل ١٩ منهن مناصب رئاسية بديوان عام الوزارة ، حيث تتولى ٦ سفيرات منصب مساعد وزير الخارجية ، إحداهن مساعد وزير الخارجية لشئون مكتب الوزير .

٣- يبلغ عدد السيدات من درجة وزير مفوض إلى درجة ملحق ١٥٨ سيدة .

المرأة في المجالس المحلية :

ويعتبر التوجه نحو اللامركزية في أجندة الإصلاح الحكومي أكثرها انفتاحاً نحو المشاركة النشطة للنساء سواء كمنتخبات في المجالس المحلية أو مسئولات في الهيئات أو المكاتب التنفيذية (والتي يطلق عليها في مصر مجالس تنفيذية) سواء كان ذلك بالانتخاب أو بالاختيار. أو مواطنات مستهدفات بالخدمات الحكومية المحلية. ومن المتوقع أن تفيد سياسات التوجه نحو اللامركزية النساء بوجه عام. والمجموعات الأخرى من ذوى الدخل المنخفض وغيرها من المجموعات والمهمشة والمحرومة اجتماعياً حيث يمكن توجيه الموارد المتاحة للحكومة المحلية بشكل أفضل بما يحقق مطالب تلك الفئات. كما توفر آليات المساءلة المكفولة بالقانون لهذه الفئات تحميل الحكومة المحلية تبعات قراراتهم غير المستجيبة لمطالبهم .

وتعتبر الحكومة المحلية ساحة مهمة لتدريب النساء سياسياً لاسيما أن هناك العديد من الحواجز المفروضة أمام دخول النساء ساحة المشاركة السياسية على المستوى القومي مثل محدودية المقاعد البرلمانية والتنفيذية المتاحة، والحاجة إلى السفر من المنطقة المحلية التي يسكنونها إلى عاصمة الدولة، وإنفاق كثير من الوقت خارج المنزل بعيداً عن الزوج والأولاد، والتكلفة المادية العالية المرتبطة بالترشح في الانتخابات، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود شبكة من المساندة الشخصية والروابط الاجتماعية والخبرة السياسية للمرشحات لمنصب قيادية عليا بالدولة. يضاف إلى كل ذلك، أن الحكومة المحلية تجذب المرأة للمشاركة نظراً لارتباطها - أي الحكومة المحلية- بالمصالح المباشرة للمواطنين المحليين، ومن ثم فإن فرصة المرأة القائدة على المستوى المحلي تكون أكبر في إثبات قدراتها على خدمة المواطنين المحليين ومن ثم اكتساب أفضلية وشعبية أكبر تمكنها من التصعيد إلى المستويات الأعلى.

ومن أجل الخراط نسائي أكبر في الحكومة المحلية اتخذت كثير من الدول العديد من الترتيبات التي تستهدف مشاركة فعالة للنساء في الشئون المحلية والتي من بينها إدخال نظام الحصص في الترشح وفي المقاعد التمثيلية، وموازنات النوع الاجتماعي، وغيرها من التدابير التي يعززها ويؤكد عليها "الاتحاد الدولي للسلطات المحلية" والذي أصدر في عام ١٩٩٨ الإعلان العالمي حول (المرأة في الحكومة المحلية)

تمثيل النساء في المجالس المحلية في بعض دول العالم في عام ٢٠٠٤

الدولة	النسبة المئوية للنساء في المجالس المحلية
مصر	أقل من ٥٪
الولايات المتحدة	أقل من ٣٠٪
بوليفيا	أقل من ٣٥٪
الهند	أقل من ٤٠٪
ناميبيا	أقل من ٥٠٪
السويد	أقل من ٥٠٪
صقلية	أقل من ٦٠٪

المصدر: منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، ٢٠٠٤.

وتجدر ملاحظة أن هذه النسبة لا تختلف عن متوسط النسبة في البرلمانات الوطنية. وبقراءة البيانات الواردة في الجدول ، يتضح أن مصر لا تزال في وضع متدني فيما يتعلق بوضع المرأة في المجالس الشعبية المحلية حيث تقل نسبة تمثيل النساء فيها كثيراً عن ٥٪. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في دول العالم المختلفة يعود في جزء كبير منه إلى أن هذه الدول تطبق نظام الحصص أو غيره من بنود ما يعرف بالتمييز الإيجابي على المستوى المحلي مثل ناميبيا وأوغندا وباكستان والهند وبنجلاديش وفرنسا وجنوب أفريقيا والغالبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق بالمواقع القيادية التنفيذية على المستوى المحلي، فنسبة تمثيل النساء أدنى من مثيلاتها في المجالس المحلية (المنتخبة). فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء اللاتي تشغلن منصب العمدة في بلديات أمريكا اللاتينية حوالي ٥٪ فقط على الرغم من أن المرأة في هذه المجموعة تحتل مكانة كبيرة في المجالس المحلية. وإذا ما نظرنا إلى الوضع في مصر في ظل هذه الأرقام نجد أن عدد شاغلات المناصب التنفيذية العليا في المحافظات المختلفة يكاد يعد على أصابع اليد الواحدة كما سيلى توضيحه.

الوضع العالمي للمرأة في الأجهزة التنفيذية المحلية :

وفقاً لبيانات منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية لعام ٢٠٠٥، بلغ إجمالي عدد الرجال الذين يشغلون منصب العمدة حول العالم في الدول محل البحث (٦٧ دولة) حوالي ٩٠٦١٣ بينما بلغ عدد النساء حوالي ٩٠١٣، أي أن متوسط نسبة النساء في المناصب القيادية التنفيذية على المستوى المحلي يصل إلى ٩٪ فقط .

هناك ثمة تفاوت بين المناطق في حجم مساهمة المرأة في السلطات التنفيذية المحلية، نجد أن متوسط نصيب النساء في أفريقيا يبلغ ١٢٪ فقط، بينما يبلغ في آسيا والمحيط الهادي حوالي ٥,٦٪، وتنخفض النسبة لتصل إلى ما دون الواحد بالمائة في دول منطقة الشرق الأوسط (٨,٠٪)، بينما تبلغ في أوروبا ١٠,٥٪، وتصل في دول أمريكا الوسطى إلى ٤,٨٪، وترتفع قليلاً في دول أمريكا الجنوبية لتصل إلى ٥,٥٪.

الوضع المصري للمرأة في المجالس المحلية :

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من أجل رفع مساهمة المرأة ومشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات من خلال إنشاء وحدات تنظيمية على مستوى الدولة مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووحدات تنظيمية على المستوى المركزي والمحلى مثل وحدات تكافؤ الفرص حيث قامت حتى الآن ٢٢ وزارة بإنشاء هذه الوحدات، وبالرغم من التحسن الذي شهده وضع المرأة بالنسبة للوظائف القيادية مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تضاعفت نسبة الإناث في كافة الوظائف العليا من حوالي ٧٪ في عام ١٩٨٨ إلى ١٥٪ في عام ١٩٩٦، إلا أن نصيب المرأة من الوظائف القيادية العليا وفقاً للأرقام المتاحة لعام ٢٠٠٦ لا يزال متواضعاً، فالأرقام تدل على انخفاض نصيب المرأة المصرية في الوظائف القيادية، ووفقاً لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن عدد الذكور في الوظائف القيادية (من الدرجات مدير عام، الدرجة العالية، الدرجة الممتازة، درجة نائب وزير) قد بلغ ٢٠٤٧٩، بينما بلغ عدد الإناث في المناصب القيادية ٦٩٨١ أي ما نسبته ٢٤,٤٢٪. وتجدر المسارعة بالقول أن الجزء الأكبر من هذه النسبة يتركز في درجة مدير عام أي في أدنى سلم الوظائف القيادية. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ فإنه على الرغم من أن النساء المصريات تشكلن ٢٨٪ من قوة العمل المهنية والفنية، إلا أنهم لم يشكلن إلا ١٦٪ من الإداريين والمديرين و٥٪ فقط من كبار المسؤولين الحكوميين .

تراوحت نسبة تمثيل المرأة بالمجالس الشعبية المحلية في انتخابات ١٩٩٧ حوالي ١,٨٪ وذلك على المستوى الإجمالي حيث فازت ٨٤٩ امرأة فقط بمقاعد في المجالس المحلية المختلفة من إجمالي ٤٧,٦٣٦ مقعد، ومع ذلك تراوحت نسبة الإناث أعضاء المجالس المحلية بين حوالي ١,٣٪ على مستوى القرى، وحوالي ٥,٢٪ على مستوى الأحياء، يلاحظ أن النسبة الأكبر للمرأة جاءت على مستوى الأحياء (٥,٢٪) وربما يفسر ذلك

بوجود الأحياء في المحافظات الحضرية والمدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية ودرجة الوعي السياسي للمرأة في هذه المناطق. وفي ذات الإطار أيضاً ربما تفسر العادات والتقاليد والروابط العائلية انخفاض نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية القروية (١,٣٪).

تطور أعداد النساء بالمجالس الشعبية المحلية خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٧

المجالس المحلية	١٩٨٣		١٩٨٨		١٩٩٢		١٩٩٧		٢٠٠٢	
	النساء %	إجمالي العدد								
المحافظات	١٥,٠	١٧٨٩	٥,٦	٢٤٣٦	٤,٤	٢٥٠٨	٣,٢	٣١٧٢	٣,٥	٣٢٢٧
المراكز	١٥,٢	٦٦٥٢	١,٨	٨٧٥٢	٤,٤	٩٨٣٤	١,٠	١٢٧٠٧	٤,٥	١٢٩٦٩
المدن	١١,٠	٣٢٥٤	٢,٣	٣٧٧٢	١,٣	٤١١٢	١,٧	٥٠٠٠	٢,٩	٥١٤٦
الأحياء	١٠,٧	٦٥٦	٤,١	٩٧٨	٣,٧	١٠١٨	٤,٥	١٢٥٤	٥,٢	١٣٧٢
القرى	٥,٦	١٥٤٠٨	٠,٥	١٧٧٤٠	٠,٦	٢٠١٦٠	٠,٧	٢٥٢٤٨	١,٣	٢٤٩٢٢

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بنتائج انتخابات ٢٠٠٨، فإن عدد المقاعد الإجمالي على جميع مستويات المحلية بلغ ٥٣,٠١٠ مقعداً، وحصلت المرأة على ٢٤٩٥ مقعداً من بين ٦ آلاف مرشحة على جميع المستويات، وبهذا فإن نسبة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية ارتفعت لتصل وفق انتخابات ٢٠٠٨ إلى ٤,٧٪، على الرغم من هذا التقدم والذي تحقق بفضل دفع الأحزاب بعدد أكبر من المرشحات في هذه الانتخابات، والطريقة التي اتبعها الحزب الوطني في تسمية مرشحيه فيها، إلا أنه مازل أمام المرأة المصرية الكثير من العمل من أجل المشاركة بدرجة أكبر في المجالس المحلية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المرأة المصرية لم تشغل حتى الآن منصب رئيساً للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة أو المركز أو حتى رئاسة اللجان الرئيسية في المجالس، وشغلت عدة نساء معدودات بعض المناصب الأخرى من رئيس مجلس حي أو وكيل للمجلس نذكر منهن على سبيل المثال السيدة سحر عثمان مدير عام بالخدمة المدنية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأول رئيس مجلس محلي بمدينة نصر(شرق) في انتخابات ٢٠٠٢، والتي فازت أيضاً في انتخابات ٢٠٠٨ بالتزكية.

المرأة المصرية والمجالس المحلية التنفيذية:

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تعيين امرأة في منصب المحافظ أو نائب المحافظ حتى الآن، ولا حتى في منصب رئيس المركز أو سكرتير عام للمحافظة، ولأول مرة تم تعيين المهندسة هناء عبد العزيز كسكرتير عام مساعد لمحافظة ٦ أكتوبر. أما بالنسبة لمنصب رؤساء المدن والأحياء والقرى فعدد من يشغلن هذه المناصب من النساء لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، تتوزع على محافظات الجمهورية في القليوبية وسوهاج وقرية توماس وعافية بإسنا بمحافظة قنا، على الرغم من كثرة عدد هذه الوحدات المحلية (٢٨ محافظة ومدينة ذات وضع خاص هي الأقصر، ١٨٤ مركز، ٢٢٢ مدينة، ٧٨ حي، ١٢١٠ وحدة قروية محلية، ٤٦٧٣ قرية أم، ٢٦٦١١ كفر وجمع وعزبة). وهكذا فمن الواضح أن المكسب المتحقق للمرأة المصرية بتغيير

النص الذي ظل قائماً في قانون العمد والمشايخ والذي كان يشترط فيمن يعين عمدة أو شيخ بلد أن يكون من الذكور ، حيث ثبت أن هذا النص يخالف الدستور على الأقل في مواد ٨، ٤٠، وقد وافقت الحكومة المصرية والبرلمان المصري على حذف هذا الشرط من القانون وأصبح من حق المرأة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ البلد وهو ما أثمر تعيين أو امرأة في منصب العمدة بأحد قرى محافظة أسيوط .

أن المساهمة المتواضعة للمرأة في السلطة المحلية يرجع إلى عدة أسباب على رأسها: هامشية دور المجالس المحلية المنتخبة، وتركيبه النظام المحلي المعقدة، وانتشار الفساد في المحليات، وسيادة الخطاب الديني في العملية الانتخابية، والعادات والتقاليد، وضعف منظمات المجتمع المدني المساندة للمرأة، وتمييط دور الإعلام للمرأة، ومحدودية عدد المرشحات في الانتخابات المحلية، وضعف الثقافة السياسية لدى الناخبين المحليين، وانتشار الفقر وتأثيره على الترشيح للانتخابات، انتشار الأمية، ضعف وهشاشة العمل الحزبي للمرأة، وضعف إيمان الأحزاب بدور المرأة وقدرتها على المشاركة الفعالة، وعدم اقتناع المرأة بدورها وعدم إيمان المرأة بقدرة المرأة، افتقاد وجود نماذج نسائية تحثي للمرأة على المستوى المركزي، افتقاد مشروع معبر عن قضايا المرأة، وسيادة الثقافة الذكورية .

أنظمة الكوتا

و هناك العديد من أنظمة تخصيص نسبة للمرأة في التمثيل السياسي (الكوتا) . و على وجه العموم هناك أربعة أنظمة رئيسية للكوتا و هي الحصة الدستورية و الحصة القانونية للبرلمان و الحصة القانونية للمجالس المحلية و الحصة الحزبية . و تأخذ العديد من الدول بأكثر من نظام في الوقت نفسه

الكوتا الدستورية :

و هي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص في الدستور . و تأتي فرنسا و الأرجنتين و الفلبين و نيبال و رواندا و أوغندا و بوركينا فاسو ضمن ١٤ دولة تأخذ بهذا النظام، و به حققت رواندا أعلى نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان في العالم (٤٨.٥ ٪) .

الكوتا القانونية :

و هي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص في قانون الانتخابات ، و الدول الأربع عشر التي تأخذ بنظام الكوتا الدستورية تقع ضمن ٣٢ دولة صدرت فيها قوانين تنص على تخصيص نسبة من المقاعد في البرلمان للمرأة . و تتوسع دول أمريكا اللاتينية في الأخذ بنظام الكوتا القانونية و منها البرازيل و الأرجنتين و المكسيك ، و من أوروبا تطبق هذا النظام العديد من الدول و منها فرنسا و بلجيكا ، و باكستان و إندونيسيا في آسيا و من الدول العربية السودان

الكوتا القانونية في المجالس المحلية :

و قد أخذت الهند بهذا النظام لتخصيص ثلث المقاعد بالمجالس المحلية للسيدات ، و كذلك فعلت جنوب إفريقيا لتصل إلى نسبة ماثلة . أما في فرنسا فقد نص القانون على تخصيص نسبة النصف (٥٠٪) في قوائم الأحزاب إذا كان عدد المقاعد ستة مقاعد أو أكثر ، حيث تجرى الانتخابات المحلية بنظام القوائم . و

من الدول الأخرى التي تأخذ بهذا النظام باكستان و اليونان و تايوان و بيرو. و هذا النوع من الكوتا ينص عليه في الدستور أو بالقانون .

نظام الحصص الحزبية :

تطبق هذا النظام ٦١ دولة ، و أهمها الدول الاسكندنافية ، و فيها تلتزم الأحزاب بترشيح نسبة النصف على قوائمها من السيدات و هو التزام اختياري دون تشريع في بعض الأحيان كإيطاليا و النرويج و إجباري في أحيان أخرى كالسويد ، و هي دول تجرى فيها الانتخابات بنظام القوائم.

و من الدول التي ترشح فيها الأحزاب عددا من السيدات إلتزاما بالقانون ألمانيا و فرنسا و بريطانيا و السويد و إسبانيا و بلجيكا و النمسا و سويسرا و بولندا و أيرلندا و استراليا و اسرائيل و باراجواي .. و الهند و البرازيل و كندا و من الدول العربية الجزائر و تونس و المغرب .

و قد ينص القانون على أن ترشح الأحزاب سيدات بوضع عدد محدد من المرشحات ضمن قوائمها أو على أن تخصص نسبة للسيدات ضمن الترشيح المبدئي داخل الحزب مثل بريطانيا.

و في فرنسا تجرى انتخابات الجمعية الوطنية بالنظام الفردي . لذا لا يلزم القانون الأحزاب بتخصيص نصف الترشيحات للسيدات و لكنه يوقع عقوبة مالية على الحزب الذي لا تمثل السيدات نصف عدد مرشحيه في الانتخابات العامة التي تجرى بالنظام الفردي .

و قد لاحظ أساتذة العلوم السياسية أن إقدام حزب الأغلبية على الإلتزام بترشيح نسبة من السيدات يدفع الأحزاب الأخرى لإتباع نفس الأسلوب .

و يسهل تطبيق الكوتا في ظل التمثيل النسبي حيث الانتخابات بنظام القوائم . و مع ذلك يمكن تخصيص مقاعد للنساء في ظل نظام الانتخاب الفردي كما هو الحال في فرنسا .

مميزات نظام الكوتا

و يتجاهل معارضو الكوتا أن المشاركة السياسية للمرأة المصرية لم تتقدم طوال ٤٩ عاما . و منذ إلغاء مقاعد المرأة في مجلس الشعب عام ١٩٨٦ و نسبة التمثيل البرلماني للمرأة تتراوح حول نسبة ٢.٥ ٪ . و تشير مختلف التجارب السياسية إلى مميزات نظام الكوتا و هي مميزات يؤكدتها الواقع السياسي في العديد من الدول . و يمكن تلخيص تلك المميزات في الآتي :

• لا يمكن اعتبار الكوتا تمييزا ضد الرجال و افتئات على حق الرجل بل تعويض للمرأة عن التمييز الذي تعانيه بالفعل خصوصا في المجال السياسي ، و مسعى لتحقيق المساواة و إجراء يهدف إلى تحويل تكافؤ الفرص من مبدأ إلى واقع . فالواقع الإقتصادي و الإجتماعي للمرأة أدنى من الرجل . و في ظل الضعف الإقتصادي و الإجتماعي لا يمكن أن ننتظر زيادة تلقائية في المكانة السياسية للمرأة . بل إن زيادة المشاركة السياسية و المكانة السياسية للنساء مدخل من مداخل تطوير الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة .

• إن الأحزاب هي التي تقوم باختيار و تقديم المرشحات و المرشحين و ليس الناخبين أنفسهم ، و بذلك لا تعد الكوتا اجترأ على حقوق الناخبين في اختيار مرشحيهم ، إنما حافظ للأحزاب لصناعة كوادرنسائية و التقدم بمرشحات من السيدات لشغل المقاعد المخصصة بالفعل للسيدات.

و في الوقت نفسه تفسح الكوتا الفرصة للناشطات سياسيا بخوض الانتخابات مستقلات بغض النظر عن المعارك و المنافسات داخل الأحزاب ، و بعيدا عن فرض العقوبات على المرشحات بحجة خرق الالتزام الحزبي .

• و تؤدي زيادة المشاركة السياسية للمرأة إلى زيادة ممارستها لحقوق المواطنة و هي التعبير السياسي و المدني عن المساواة في الحقوق و الواجبات المنصوص عليها في الدستور.

• كما أن نظام الكوتا يؤدي إلى خلق تجمع من النساء في المجالس النيابية مما يخفف من الضغوط التي تعانيها السيدات المنتخبات فرادى و نتيجة لندرة وجودهم في مواقع اتخاذ القرار .

و بذلك يتشكل تجمع من النساء في المجالس النيابية . و هو ما يؤدي إلى تقدم قضايا الأسرة و المجتمع على أجندة الحكومة . و يساعد على مناقشة خطة الدولة من زاوية عائدها المباشر على الأسرة بالإضافة إلى طرح قضايا المرأة و الأسرة بصورة أكثر فعالية.

• و لا يكتمل التمثيل السياسي و النيابي إلا بمشاركة المرأة بنظرتها المتميزة لمشاكل مجتمعها و برؤيتها المختلفة للحلول المطروحة حول قضايا التنمية .

• تسعى الانتخابات لتمثيل الجماهير و ليست مقياسا للمؤهلات الأكاديمية ، و في كل الأحوال هناك سيدات مؤهلات كالرجال و أكثر. و لكن الكثيرين يميلون للتقليل من قيمة قدراتهن و كفاءتهن

• وإذا سببت الكوتا بعض الاحتقان داخل هذا الحزب أو ذلك ، فهو إحتقان مؤقت يصاحب كل تغيير و يعقب كل تحول . و مع إستقرار النظام الجديد تتبدد المخاوف و بالتدرج تتكشف مميزاتة و يكتسب القبول و يصبح جزءا من العملية السياسية .

أسباب معارضة الكوتا

ومع ذلك فهناك معارضة لتخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان . و يسوق المعارضون الأسباب التالية :-

• اعتبار الكوتا خرقا لمبدأ المساواة و مناقضا لتكافؤ الفرص و ليس تحقيقا لهما .

• و إجراء غير ديموقراطي بإجبار الناخبين على الاختيار من بين المرشحات في حين قد يفضل البعض اختيار مرشح من الرجال.

• و يعترض البعض لأن الكوتا ستؤدي إلى منح فرص لمرشحات بمقتضى النوع الإجتماعى و ليس على أساس الكفاءة ، مما قد يقلل من فرص أصحاب الكفاءة . بالإضافة إلى احتمال ألا تتوفر الشروط الموضوعية اللازمة لبعض المرشحات .

- و أن بعض السيدات لا يرضيهن الوصول للبرلمان مجرد أنهن سيدات .
- و يضاف إلى هذه الأسباب الاحتقان و الخلافات داخل الأحزاب التي قد تنشأ بسبب الكوتا ، على أن الكوتا تضمن عددا من المرشحات من بين السيدات بينما المرشحون المحتملون من الرجال يتنافسون على نيل ترشيح الحزب .

إن ضعف المشاركة السياسية للمرأة واحد من أهم أسباب الضعف العام للمشاركة السياسية و ليس فقط واحدا من مظاهره. فالتنشئة السياسية هي أولى خطوات ترسيخ المشاركة السياسية للرجال و النساء . و تقع على المرأة مسؤولية أساسية في التنشئة السياسية . فإذا كنا بصدد مضاعفة المشاركة السياسية و المجتمعية و تدعيم دور الأحزاب و الدعوة إلى تعظيم روح المبادرة و الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي ، فإن دعم المشاركة السياسية للمرأة يجب أن ينطلق هو الآخر إلى مرحلة جديدة تتسم بنقلة نوعية إيجابية .

و قد أصبحت تلك النقلة النوعية بالتدخل الإيجابي ضرورة ملحة . ذلك أن إحداث التقدم لا يكون بانتظار التطور الإجتماعي ، إنما بصناعته . و قد كانت الدولة في مصر دائما صانعة التقدم .

إن ترك المجتمع لنفسه دون تدخل لن يسفر إلا عن إعادة إنتاج الأوضاع القائمة و الظروف السائدة . بينما التجربة المصرية تؤكد عبر تاريخها أن التقدم كان مطلبا لا يتحقق على أرض الواقع إلا بدور فعال للدولة .

هناك ثلاث مستويات للكوتا و هي :

• كوتا داخل الأحزاب بين المتقدمين للترشيح المبدئي - بريطانيا

• كوتا بين المرشحين ترشيحا رسميا - فرنسا

• كوتا بتخصيص مقاعد في البرلمان - المغرب

و من المهم ملاحظة أن تطبيق نظام الكوتا بمفرده لا يعنى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مجال العمل السياسي . إذ لا بد من تعزيز تطبيق هذا النظام بحزمة من الإجراءات و التدابير لمساندة الناشطات في العمل السياسي و دعم المنظمات العاملة في مجال الحقوق السياسية للمرأة و إيجاد و تأهيل الكوادر النسائية و تشجيع المشاركة الواعية للمرأة في الانتخابات العامة و المحلية .

الآليات المصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة

اللجنة القومية للمرأة:

أنشئت ١٩٩٣ برئاسة السيدة سوزان مبارك و هي لجنة منبثقة عن المجلس القومي للطفولة والأمومة للنهوض بالمرأة في جميع المجالات .. وتشكل توعية المرأة ولاسيما المرأة الريفية بحقوقها السياسية والقانونية واحد من أهم اهتمامات وأنشطة اللجنة:

المجلس القومي للمرأة :

يسعى المجلس القومي للمرأة إلى توعية المرأة بحقوقها ومقدراتها لتكون شريكاً فعالاً في الحياة السياسية وللنهوض بها في مختلف المجالات. وكان للمجلس دوراً مهماً في مجال تنمية المشاركة السياسية للمرأة بدأها بعقد المنتدى الفكري الثاني "المرأة والمشاركة السياسية" في ١٢ يوليو ٢٠٠٠، وتم عقد عدد من الاجتماعات الدورية مع رؤساء الأحزاب وأمينات المرأة بالأحزاب وعقد عدد من المؤتمرات الجماهيرية بكافة محافظات الجمهورية لتدعيم دور المرأة في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ ومجلس الشورى عام ٢٠٠١ والمحليات ٢٠٠٢ بنشر الوعي السياسي بدور المرأة في مراكز الشباب والجامعات ومختلف التجمعات الشعبية وال نقابات العمالية. كما ساهم المجلس من خلال فروعه بالمحافظات نحو استخراج المستندات الرسمية للسيدات من خلال الاتصال بالأجهزة المعنية لتسهيل مهمة الفرع في مساعدة السيدات للحصول على البطاقات الانتخابية.

المجلس القومي للمرأة والتأهيل السياسي لها

وفي إطار إعداد كوادر سياسية قادرة على اقتحام مجالات الحياة والعمل السياسي تم إنشاء :

مركز التأهيل السياسي للمرأة :

أنشأ المجلس القومي للمرأة هذا المركز بموجب اتفاقية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدريب النساء اللاتي:

١- لديهن الرغبة في دخول مجال العمل السياسي.

٢- لديهن سابق خبرة في العمل العام.

٣- ممثلات لمختلف الأحزاب السياسية.

وبدأ تنفيذ المرحلة الأولى للتدريب من خلال عقد عشر دورات واستغرقت كل دورة خمسة أيام واستهدفت ٣١٧ سيدة.

المنتدى السياسي للمرأة :

نفذ هذا المنتدى بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة ومن خلال فروع المجلس والهيئة بكافة محافظات الجمهورية. وتضمن المنتدى لقاءات توعية سياسية وثقافية للمرأة لتعريفها بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار. شارك في هذه اللقاءات أعضاء المجلس القومي للمرأة وخبيرة من الأساتذة والخبراء المتخصصين.

تحقيق المساواة وضرورات تدخل الدولة

ينص الدستور المصري على مبدأ المساواة في ثلاث مواد هي المواد ٨ و ١١ و ٤٠ و يتطلب البحث في مدى دستورية نظام الكوتا عمقا مبدئياً في مفهوم المساواة .

هل المساواة حقيقة واقعة في الحاضر الإجتماعى المصرى خاصة فيما يخص الأحوال الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية أم أن المساواة هدف و غاية نسعى إلى تحقيقها ؟

و هل تعنى المساواة كما نص عليها الدستور مساواة فى الإجراءات و التدابير أم هي مساواة تتحقق كنتيجة نهائية لعدد من الإجراءات و التدابير ؟

فإذا لم تكن المساواة هي الواقع الإجتماعى المصرى الآن ، فإن تحقيق المساواة يصبح واجبا على الدولة بنص الدستور الذي يؤكد على كفالة الدولة للمساواة .

و إذا لم تكن المساواة هي الحاصل فى الحياة السياسية المصرية اليوم ، فمن الضروري أن تكون المساواة حصيلة لعدد من الإجراءات و التدابير التي تدخل فى باب الفعل الإيجابي .

و من واجب الدولة أن تتدخل بحزمة من التشريعات و السياسات لتغيير الواقع الذى لا تتحقق فيه المساواة و يختلف فيه التكافؤ فى سبيل تمكين الفئات الضعيفة و الأقل قدرة من بلوغ درجة المساواة .

تلك رؤية إصلاحية لمفهوم المساواة . و هي رؤية تستند إلى أن المساواة غاية و هدف، و في سبيل تحقيقها يمكن - و قد يجب - إصدار القوانين و سن التشريعات و إتباع السياسات التي تؤدي إلى بلوغ هذا الهدف . و قد تكون القوانين و الإجراءات المطلوبة مرحلية و مؤقتة حتى تصبح المساواة حقيقة راسخة . و في كل الأحوال من الضروري أن تتوفر آليات لرصد الواقع لتصحيح أوجه الخلل سعيا لتحقيق المساواة .

أما مفهوم المساواة الذي يقوم على أساس المساواة فى الإجراءات و التدابير فهو تكريس للواقع و إبقاء على ما فيه من خلل و تثبيت للأوضاع السياسية و المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة بالفعل ، و هو مفهوم محافظ للمساواة . و طبقا لهذا المفهوم فإن الواقع يحمل فى طياته آليات التغيير و دوافع التطور و هو بذلك لا يحتاج استحداث آليات جديدة أو إقرار سياسات مختلفة . فمبدأ تدخل الدولة مرفوض و التغيير بالتشريع يبقى بلا مبرر . إنما ينبغى الاستمرار على ذات النهج و إتباع نفس المسار .

فإذا كانت نسبة التمثيل النيابي فى مصر لا تزال عند ٢.٨ ٪ بعد ٤٩ عاما من حصول المرأة على حقوق الانتخاب و الترشيح ، فليس من المتوقع أن يؤدي استمرار المجتمع فى نفس المسار دون تغيير أو تدخل إلى تحقيق المساواة فى المشاركة السياسية بين المرأة و الرجل .

تجارب للكوتا فى بعض دول العالم :

تجربة بنجلاديش :

أقر تطبيق الكوتا ببنجلاديش طبقا لدستور عام ١٩٧٢ إذ أعطيت المرأة ١٥ مقعدا من أصل ٣١٥ لمدة عشر سنوات . وقد أقرت بنجلاديش الكوتا المحددة زمنيا بمعنى تطبيق الكوتا مؤقتا حتى تتلاشى الظروف والاتجاهات الاجتماعية التي تعمل ضد المرأة ، وأثبتت الأيام أن تعديل النظرة الاجتماعية تجاه المشاركة السياسية للمرأة تحتاج وقتا أطول مما كان متوقعا . إذ اجري تعديل فى عام ١٩٧٨ ارتفعت بموجبه الحصص إلى ٣٠ مقعدا من أصل ٣٣٠ لمدة ١٥ سنة ابتداء من ١٩٧٢ . وفى عام ١٩٩٠ جدد العمل بهذا النظام لمدة عشر سنوات أخرى . و بانقضاء الفترة فى عام ٢٠٠١ جرت مداورات طويلة أثمرت عن تعديل دستوري ارتفع

بموجبه عدد مقاعد البرلمان إلى ٣٤٥ مع تخصيص نسبة ١٣ بالمائة منها أو ٤٥ مقعدا للنساء، على أن ينتخب - كما كان الحال دائما- بطريقة غير مباشرة أي عن طريق ممثلي الأمة المنتخبين، إلا أن نساء بنجلاديش تكافح من اجل رفع هذه الحصة وإتباع أسلوب الانتخاب المباشر.

تجربة أندونيسيا :

وصل عدد النساء في البرلمان الإندونيسي في الانتخابات التشريعية هذا العام ٢٠٠٩ إلى ١٥٪ من نسبته الكلية بفارق واضح عن الانتخابات التي سبقتها حيث حصلت المرأة على ١٦ مقعدا في البرلمان بنسبة ١١.١٪. ويرجع هذا إلى تشريع دستوري تم إقراره في عام ٢٠٠٤ وطبق في انتخابات نفس العام ، وبموجب هذا التشريع الذي ينطبق فقط على الانتخابات العامة دون المحلية يجب أن يكون ضمن مرشحي الأحزاب السياسية في كل إقليم انتخابي نسبة من السيدات لا تقل عن ٣٠٪ من المجموع الكلي .

تجربة أفغانستان :

في أفغانستان اختلفت أوضاع المرأة بشكل واضح بعد سقوط حركة طالبان، ٢٠٠١ إذ جاء الدستور الذي أقره مجلس زعماء العشائر المعروف باسم «لويبا جيرغا» في ٤ يناير ٢٠٠٤، ليسجل أهم الإنجازات السياسية لضمان توفير حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة الأفغانية وتأمين مكاسبها المدنية والاجتماعية، لأنه يضمن المساواة في الحقوق لكل المواطنين، رجالا ونساء، إذ خصص الدستور الجديد ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب للنساء .

كما تضم اللجنة التي وضعت مسودة الدستور، والمكونة من تسعة أعضاء، سيدتين، وهناك سبع نساء من أصل ٣٥ عضوا في لجنة مراجعة الدستور.

يذكر أنه عندما سيطرت حركة طالبان على الحكم عام ١٩٩٦ منعت التعليم للنساء، بل حتى البنات الصغيرات في السن. وطردت النساء من معظم الوظائف خارج البيوت وأجبرتهن على تغطية وجوههن بارتداء البرقع.

تجربة الصومال:

حصلت المرأة الصومالية على ١٠٪ من مقاعد البرلمان في ختام مؤتمر جيبوتي عام ٢٠٠٠ ثم ارتفع لاحقا الى ١٢٪ في نهاية مؤتمر كينيا ٢٠٠٤، وتم حينها توزيع المقاعد بشكل يحافظ على التكافؤ بين العشائر المتنافسة، ومثلت كل عشيرة من العشائر الرئيسية الأربع بخمس نساء، فيما خصصت المقاعد النسائية الخمس المتبقية للعشائر الصغيرة.

ثم أقر البرلمان الصومالي في ٢٦ يناير ٢٠٠٩ في جيبوتي زيادة عدد أعضائه إلى ٥٥٠ لينضم إليه ٢٧٥ عضوا جديدا من المعارضة حسب اتفاق جيبوتي الذي وقع بين الحكومة الانتقالية وحالف تحرير الصومال، إلا أن

عدد من النائبات الصوماليات اعترضن على قرار زيادة عدد أعضاء البرلمان من دون الأخذ في الاعتبار نسبة مشاركة النساء والتي تصل إلى ١٢٪.

تجربة السودان :

خصص المشرع السوداني مقاعد للمرأة تتراوح بين ١٠-٣٥ مقعد، إلا أن نساء الجنوب هددن مؤخراً بعدم التصويت للرجال في الانتخابات العامة المقررة في تموز ٢٠٠٩. واتهمن حكومة الجنوب بالنكوص عن وعود الراحل جون جارنج زعيم الحركة الشعبية بتخصيص (٢٥) مقعداً في المؤسسات الدستورية والتشريعية للنساء.

ويذكر أن التشريعات والقوانين السودانية الجديدة جاءت لتصحيح مسار المشاركة السياسية للمرأة عبر نصوص منحها نصيب أوفر في مراكز صنع القرار، إذ ضمن قانون الانتخابات القومية السودانية لسنة ٢٠٠٨ توسيع المشاركة السياسية للمرأة.

أما الفصل الرابع المتعلق بالنظم الانتخابية فنص على التالي : تكوين المجالس التشريعية ونظام انتخاب عضويتها تكوين الهيئة التشريعية القومية وانتخاب عضويتها فقد تضمنت إحدى فقراته خمسة وعشرين ٪ من نساء يتم انتخابهن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.

تجربة تيمور الشرقية :

يتميز برلمان تيمور الشرقية بوجود أكبر نسبة من النساء فيه على مستوى آسيا حيث أدت انتخاباتها التشريعية الأولى في عام ٢٠٠١ إلى حصول المرأة على ثلاثة وعشرون مقعداً في البرلمان المكون من ٨٨ مقعداً بنسبة ٢٦.١٪ ارتفعت فوصلت في الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٧ إلى ٢٩٪ رغم عدم الأخذ بنظام الكوتا الذي دار حوله الكثير من الجدل أثناء خضوع تيمور الشرقية لإداري الأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠١.

تعد نموذجاً فريداً في التعامل مع الكوتا، إذ أن برلمانياتها بعدما حققت النجاح في الانتخابات التشريعية صوتت ضد مشروع قانون يفرض نظام الكوتا المزدوجة على الأحزاب .

نماذج أخرى للكوتا النسائية في البرلمان في بعض التشريعات العربية :

- ١- التشريع المغربي: حيث خصص ٣٠ مقعد من أصل ٣٢٥ مقعد في البرلمان المغربي.
- ٢- التشريع الأردني: حيث خصص ٦ مقاعد وذلك بموجب تعديل قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣.
- ٣- التشريع السوداني: خصص نسبة تتراوح بين ١٠-٣٥ مقعد للنساء.
- ٤- التشريع العراقي: خصص نسبة لا تقل عن ربع عدد أعضاء مجلس النواب أي ٢٥٪ من عدد الأعضاء البالغ ٢٧٥ عضواً.

٥- التشريع الفلسطيني: حيث نصت المادة(٤) من قانون الانتخاب الفلسطيني رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ على ما يأتي(تمثيل المرأة) " يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

أ - الأسماء الثلاث الأولى من القائمة.

ب- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

ت- كل خمسة أسماء تلي ذلك.

التغطية الصحفية لقضية التمكين السياسي للمرأة خلال أشهر يناير و فبراير و مارس ٢٠٠٩ :

صحف العينة:

نستند هنا علي عدد من صحف العينة من الصحف المصرية علي النحو التالي بيانه:

صحف يومية خاصة (البديل- المصري اليوم- نهضة مصر)

صحف يومية قومية (الأهرام- روزا ليوسف)

صحف يومية حزبية (الوفد)

صحف أسبوعية خاصة (الأسبوع)

صحف أسبوعية حزبية (الأهالي- الوطني اليوم)

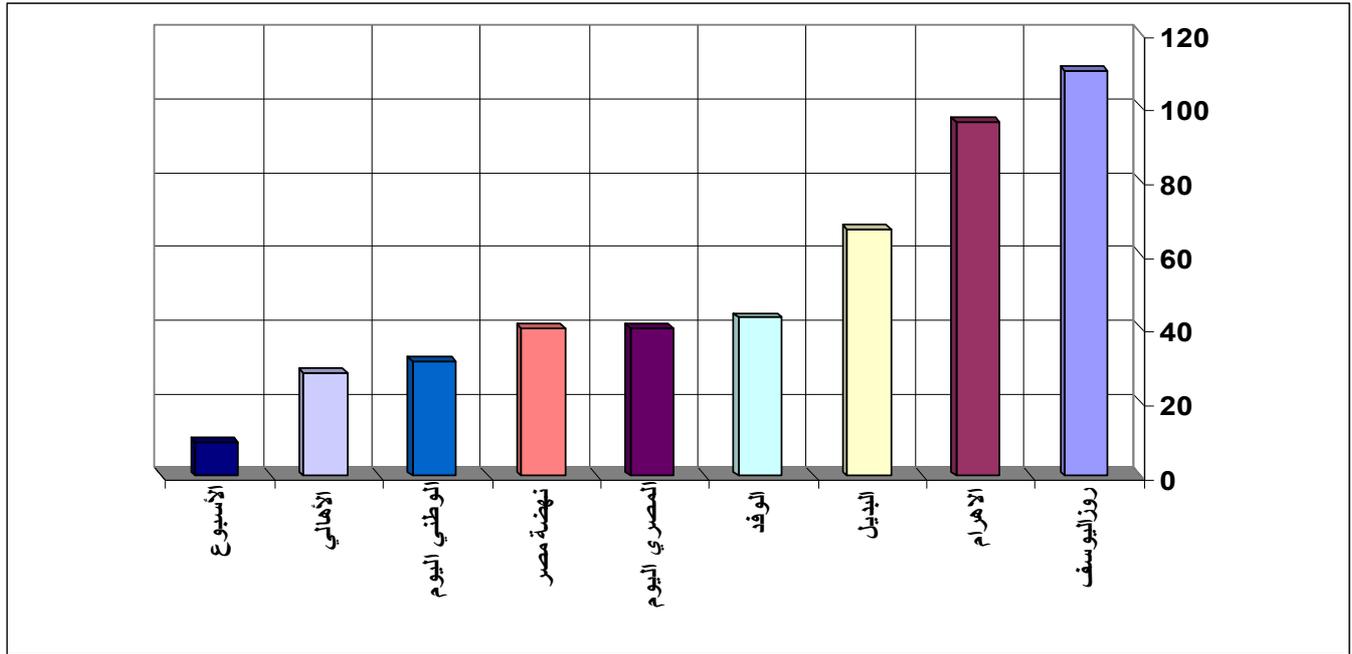
وقد رأي المرصد الإعلامي إجراء تعديل في طريقة إحصاء تغطيات قضايا التمكين السياسي للمرأة . ليكون الإحصاء أكثر كفاءة انطلاقاً من أن أشكال التناول الصحفية تتفاوت في قيمتها ومدى تأثيرها فاعتمدنا نظام الإحصاء بالنقاط وتقسيم النقاط كالتالي :

تقرر إعطاء نقطة لكل رأي للقارئ ونقطتين للخبر وثلاث نقاط لعمود الرأي وأربع نقاط لربع الصفحة أو اقل و خمس نقاط لنصف الصفحة أو اقل وست نقاط لثلاث أرباع الصفحة أو اقل وسبع نقاط للصفحة أو اقل وأكثر من صفحة تم حساب ثمان نقاط له كذلك إضافة نقطة لصور الأشخاص في التغطية وإضافة نقطتين لصور الأحداث .

تغطية صحف العينة لقضية التمكين السياسي للمرأة :

الترتيب	النسبة	النقاط	الجريدة
الأول	٢٤ ٪	١١٠	روزا ليوسف
الثاني	٢٠.٦ ٪	٩٦	الأهرام
الثالث	١٤ ٪	٦٧	البديل
الرابع	٩.٢ ٪	٤٣	الوفد
الخامس	٩ ٪	٤٠	المصري اليوم
الخامس	٩ ٪	٤٠	نهضة مصر
السابع	٦.٦ ٪	٣١	الوطني اليوم

الأهالي	٢٨	٦٪	الثامن
الأسبوع	٩	٢٪	التاسع



أولاً : جريدة روزا ليوسف

احتلت جريدة روزا ليوسف المركز الأول لتغطية الصحف لقضية التمكين السياسي للمرأة بواقع ١١٠ نقطة ، وبنسبة ٢٤٪ كما نشرت أخبارها في الصفحات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩) ، كما تميزت بنشر صور مع الأخبار توضح الاجتماعات أو الندوات التي تعقد لصالح تمكين المرأة سياسيا و قد تناولت العديد من قضايا التمكين السياسي للمرأة المصرية و نسبة تقدم التمكين السياسي للمرأة عن ذي قبل و لكنه يظل في دور النمو و لم تحصل المرأة على كامل حقوقها السياسية بعد و لم تتمكن من تخصيص حصص و مقاعد داخل البرلمان لها .

التاريخ	العنوان	الصفحة
٢٧/٣/٢٠٠٩	الشريف : الرئيس مبارك طالب بتمكين المرأة والوطني لا يحركه رجال الأعمال	٣
١٥/٣/٢٠٠٩	فرخنده : ١٦٠٠ سيدة أعمال في مصر لكن المشاركة السياسية للمرأة لا تزال هامشية	٢
١٥/٣/٢٠٠٩	اليوم عائشة عبد الهادي تكرم ٥٥ قيادية نسائية	٤
١٧/٣/٢٠٠٩	مؤتمر المرأة يدعو الحكومة للإسراع بقانون من اجل المرأة في البرلمان	١
١٧/٣/٢٠٠٩	سوزان مبارك : تعديلات تشريعية لتحقيق تمثيل عادل للمرأة في المجالس النيابية	٢
٥/٢/٢٠٠٩	المرأة أكثر جدية في المناصب القيادية	١٨
٨/٢/٢٠٠٩	أبو المجد لوفد الاشتراكية الدولية : الكوتا هي أفضل الطرق لتمكين المرأة	٥

رقم	العنوان	التاريخ
٥	قيادات نسائية يتهمن نواب المحظورة بعرقلة قوانين التمييز ضد المرأة	٥/١/٢٠٠٩
٤	وداعا للحرمملك	٩/١/٢٠٠٩

ثانيا : جريدة الأهرام

كما احتلت جريدة الأهرام المركز الثاني بواقع ٩٦ نقطة و بنسبة ٢٠.٦ ٪ من تغطية الصحف لقضية التمكين السياسي خلال الأشهر الثلاث ، و قد نشرت أخبارها على الصفحات (١ . ٨ . ٩ . ١١ . ٢٦ . ٢٨ . ٣٠ . ٤١ . ٣٤ . ٣٥ . ٦ . ٢٣ . ٢٠ . ٤١) ، كما تميزت بنشر صور للمؤتمرات التي تعقد للمرأة و صور للسيدة سوزان مبارك ، كما نشرت الكثير عن أخبار التمكين السياسي للمرأة العربية و ليس المرأة المصرية فقط .

جريدة الأهرام جريدة قومية و قد تميزت بمتابعة نشر أخبار عن جهود السيدة سوزان مبارك في قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية و ما بذلته من جهد و عقد مؤتمرات في داخل و خارج مصر لتعزيز دور المرأة المصرية و رفع شأنها السياسي ، و قد ظهر اتجاه جريدة الأهرام المؤيد لدور المرأة السياسي و المشجع لتمكين المرأة سياسيا و الجهود المبذولة لذلك .

الصفحة	العنوان	التاريخ
٩	اجتماع دولي لمناقشة تولى المرأة المناصب القيادية	٧/٣/٢٠٠٩
٩	سوزان مبارك توجه كلمة لتمكين المرأة بمونرو فيا	٩/٣/٢٠٠٩
٩	إشادة أمريكية بجهود سوزان مبارك للنهوض بالمرأة	٢/٣/٢٠٠٩
٢٨	تكريم ٥٥ قيادة نسائية	١٦/٣/٢٠٠٩
١١	التمثيل البرلماني للمرأة المصرية	٢٤/٣/٢٠٠٩
٩	تبادل الخبرات بين البرلمانيين لتعزيز الدور السياسي للمرأة	٧/٢/٢٠٠٩
٩	سوزان مبارك ترأس المؤتمر الدولي حول المرأة ومواقع القيادة	٦/٢/٢٠٠٩
٢٣	الكوتا ومشاركة النساء .. في ندوة	٢٢/٢/٢٠٠٩
٢٠	الكوتا على مائدة حوار قضايا المرأة	٢٠٠٩/١/٦
٢٦	تمكين المرأة في مؤتمر دولي	٢٠٠٩/١/٢٠
٤١	في المحليات : خمس قيادات نسائية . لا تكفى	٢٠٠٩/١/٢٣

ثالثا : جريدة البديل

حصلت جريدة البديل علي المركز الثالث بواقع ٦٧ نقطة و بنسبة ١٤ ٪ من تغطية صحف العينة ، و قد نشرت أخبار التمكين السياسي للمرأة علي صفحاتها (٤ . ١٠ . ١٦ . ١ . ٣ . ١١ . ٨ . ٧ . ١٢) و قد أخذت البديل اتجاه محايد تجاه قضية تمكين المرأة سياسيا ، حيث أنها نشرت أخبار تعارض التمكين السياسي للمرأة و نشرت أخبار أخرى تؤيد دور المرأة السياسي ، كما أوضحت القصور في الدور السياسي للمرأة المصرية و أن مصر من أسوء البلدان العربية و الإسلامية في التمثيل السياسي للمرأة ، و لكنها نشرت نماذج للمرأة القيادية و المرأة التي تولت مناصب عليا .

الصفحة	العنوان	التاريخ
١٦	أول سيدة تتولى منصب سكرتير عام محافظة الوادي الجديد	٢٠٠٩/١/٣٠
٤	ندوة : مصر من أسوء البلدان العربية والإسلامية تمثيلا للمرأة في البرلمان	٢٠٠٩/١/٩
١٠	كوتة التمثيل النيابي للنساء	٤/٢/٢٠٠٩
١	الإخوان يؤكدون تمسكهم بعدم أحقية المرأة أو القبطي في الترشيح لرئاسة الجمهورية	٢٣/٢/٢٠٠٩
٣	تقرير القومي للمرأة : النساء المسجلات في الجداول الانتخابية بالمحافظات الريفية أعلى من الحضرية	١٥/٣/٢٠٠٩
١٠	ليس بالمرأة وحدها يستكمل البرلمان	٢٠/٣/٢٠٠٩
٧	وزير الداخلية السعودي : لا ضرورة للانتخابات أو تمثيل المرأة	٢٦/٣/٢٠٠٩
١١	نساء الحكومة في البرلمانات العربية	١٨/٣/٢٠٠٩
٨	لهذا .. على النساء رفض التمييز الايجابي	٢٣/٣/٢٠٠٩

رابعاً : جريدة الوفد

جريدة الوفد و هي جريدة يومية حزبية حصلت علي المركز الرابع من تغطية الصحف ، بواقع ٤٣ نقطة و بنسبة ٩.٢ ٪ ، و قد نشرت أخبارها على الصفحات (١ ، ٤ ، ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٠) ، و لم تنشر العديد من الصور ، بل نشرت عدد قليل جدا من الصور .

و قد ظهر اتجاه جريدة الوفد المؤيد للتمكين السياسي للمرأة المصرية و اتضح ذلك من المقالات و متابعة أخبار التمكين السياسي للمرأة المصرية .

الصفحة	العنوان	التاريخ
٨	نابات .. نحو التغيير !!	٥/٣/٢٠٠٩
٢	ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القضاء والمجالس النيابية والنقابات	٨/٣/٢٠٠٩
١١	اللوبى النسائي وتأثيراته على الحياة الاجتماعية في مصر	٢/٣/٢٠٠٩
١٦	دليل أبعاد الإصلاح التشريعي لصالح المرأة العربية	٣/٢/٢٠٠٩
١٦	المرأة العربية في مواجهة تحديات العولمة	١٠/١/٢٠٠٩
١٦	هكذا تتطور المرأة المصرية في عيون عمر النجدي !	١/٢٣/٢٠٠٩
٩	المشاركون يطالبون المجتمع بتغيير نظرتهم للمرأة لزيادة دورها النضالي	٩/١/٢٠٠٩
٩	امرأة العصر الحديث	٩/١/٢٠٠٩

خامساً : جريدة المصري اليوم

حصلت جريدة المصري اليوم علي المركز الخامس بواقع ٤٠ نقطة و بنسبة ٩ ٪ من تحليل الصحف المصرية . لم تنشر المصري اليوم سوي القليل من الصور ، و لم تنشر عن أخبار الكوتا بشكل خاص خلال الأشهر الثلاث ، و لكن تناولت الحديث عن التمكين السياسي للمرأة ، كما تحدثت عن تهميش دور المرأة المصرية و عن شكوى الرجال من تميز المرأة ، و قد نشرت أخبارها علي الصفحات (١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٠ ، ٧ ، ٥ ، ١) ، كما نشرت عمود رأى للكاتبة رولا خرسا مع نشر مقالات للقراء عن دور المرأة المصرية ، و قد أخذت جريدة المصري اليوم اتجاه محايد تجاه قضية التمكين السياسي للمرأة .

التاريخ	العنوان	الصفحة
٥/١/٢٠٠٩	العمل العربية : تشريعات الوطن العربي لا تعتبر المرأة مواطنة كاملة الأهلية وتلتمس العذر للرجال في جرائم الشرف	١١
٥/١/٢٠٠٩	قيادات نسائية / وضع المرأة كانت أفضل منذ ٣٠ عاما والنظام مسئول عن تهميش دورها	١١
٢/٢/٢٠٠٩	شكوى الرجال من تمييز المرأة	١٢
١٢/٣/٢٠٠٩	مشيرة خطاب : الوزارة الجديدة تطور طبيعي لـ الأمومة والطفولة والتعيين لم يفاجئني	٧
١٨/٣/٢٠٠٩	النساء والرجال	١٣
٨/٣/٢٠٠٩	فضفضة السيدات في مجالس المشايخ	١٠

خامسا : جريدة نهضة مصر

حصلت جريدة نهضة مصر بالتساوي مع جريدة المصري اليوم علي المركز الخامس مكرر ، بواقع ٤٠ نقطة و بنسبة ٩ ٪ من تحليل الصحف المصرية ، و قد نشرت أخبارها علي صفحاتها (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ١٤ ، ١٦) ، قد نشرت أكثر من عمود رأى منهم عمود رأى للكاتب محمد الشبه و أميرة خواسك ، و أخذت جريدة نهضة مصر اتجاه مؤيد للتمكين السياسي للمرأة المصرية و المرأة العربية و اهمية دور المرأة السياسي .

التاريخ	العنوان	الصفحة
٤/٣/٢٠٠٩	مصر نائبا لرئيس المؤتمر الوزاري للنهوض بالمرأة	٥
٥/٣/٢٠٠٩	المرأة المصرية .. مواطنة من الدرجة الأولى	٧
٢٣/٣/٢٠٠٩	آمال كبيرة على وزارة الأسرة والسكان في تمكين النساء	٤
٢٧/٢/٢٠٠٩	شوية حرية / محمد الشبه	١٦
١٠/١/٢٠٠٩	مؤتمر دولي في أمريكا لتغيير المفاهيم حول وضع المرأة في البلاد الإسلامية	٧
١٧/١/٢٠٠٩	واقع المرأة العربية في ورشة عمل بتونس	٧
٢٢/١/٢٠٠٩	أعداء المرأة	١٤

سابعاً : الوطني اليوم

حصلت جريدة الوطني اليوم علي المركز السابع بواقع ٣١ نقطة و بنسبة ٦.٦ ٪ من تحليل صحف العينة ، و نشرت الأخبار علي صفحاتها (٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٣) ، و لم تنشر جريدة الوطني اليوم أخبار عن

التمكين السياسي للمرأة خلال شهر يناير و لكنها نشرت عن التمكين السياسي للمرأة خلال شهري فبراير و مارس . كما أنها نشرت أخبارها علي مساحات ليس بكبيرة مع نشر صور للسيدة سوزان مبارك . و قد اهتمت الجريدة بنشر أخبار عن متابعة السيدة سوزان مبارك لدور المرأة الفعال في المجتمع المصري و خاصة دورها السياسي . و قد ظهر اتجاه الجريدة المؤيد لدور المرأة و تأييد تمكينها السياسي في المجتمع .

التاريخ	العنوان	الصفحة
١٠/٣/٢٠٠٩	بني سويف : ١٥ ألف عضوية جديدة وإقبال شديد للمرأة	١١
١٧/٣/٢٠٠٩	سوزان مبارك ترأس الجلسة الختامية وتلقى كلمة احتفالا بيوم المرأة المصرية	٤
١٧/٣/٢٠٠٩	جهود رسمية ومدنية للمرأة	١٦
٢٤/٣/٢٠٠٩	أسانذة الإعلام : الإسلام لم يتجاهل المرأة وموقع الإخوان يتجاهلها	٦
٢٤/٣/٢٠٠٩	تأهيل ٤٠٠ قيادية نسائية	١٠
٣/٢/٢٠٠٩	فرصة كبيرة للشباب والمرأة في ٣٥٧ وحدة حزبية	١٠
٢٤/٢/٢٠٠٩	٦ أكتوبر : تحديث عضوية ١٥٢ وحدة حزبية وتفعيل دور المرأة	١٠

ثامنا : جريدة الأهالي

جريدة الأهالي جاءت في مؤخرة الصحف المصرية في اهتمامها بالتمكين السياسي للمرأة . فقد حصلت علي المركز الثامن من صحف العينة بواقع ٢٨ نقطة و بنسبة ٦ ٪ . و قد نشرت الأخبار علي صفحاتها (٤ ، ٧ ، ١٠ ، ٨) . لم تنشر جريدة الأهالي أخبار عن التمكين السياسي للمرأة خلال شهر فبراير و لكنها نشرت عدد قليل من الأخبار عن التمكين السياسي خلال شهري يناير و مارس ٢٠٠٩ . و قد أخذت الجريدة اتجاه محايد في قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية .

التاريخ	العنوان	الصفحة
٠١/٢٨/٢٠٠٩	مشاركة المرأة السياسية حبر علي ورق : التجمع يطالب بنسبة ٣٠٪ علي الأقل من المقاعد للنساء	٨
١١/٣/٢٠٠٩	المرأة المصرية تاج علي رأس الوطن	١٠
١٨/٣/٢٠٠٩	د. رفعت السعيد : تحرير المرأة ضرورة لتحرير المجتمع . سيد عبد العال : الاتحاد النسائي شريك في كل الأنشطة والفعاليات	٧

تاسعا : الأسبوع

حصلت جريدة الأسبوع علي المركز التاسع و الأخير في تحليل صحف العينة . بواقع ٩ نقاط و بنسبة ٢ ٪ فقط . و نشرت أخبارها علي صفحاتها (٩ ، ١٨) و علي مساحات صغيرة . و قد نشرت جريدة الأسبوع عن التمكين السياسي للمرأة خلال شهر مارس دون شهري يناير و فبراير ٢٠٠٩ . و قد ظهر اتجاه جريدة الأسبوع المحايد لقضية التمكين السياسي للمرأة .

التاريخ	العنوان	الصفحة
٢٠/٣/٢٠٠٩	أيها المنتطعون كفاكم تلاعبا بالشرعية و السنة !	١٨
١٣/٣/٢٠٠٩	قيادات المجتمع المدني يعتبرون تعيينها تعويضا لتجاهل المرأة في حركة المحافظين . مشيرة خطاب: وزارة الأسرة تحمل رؤية شاملة	٩

التوصيات

- ١- لكي تتمكن المرأة من الوصول إلى البرلمان في الدول التي يغلب عليها الثقافة الذكورية ، يستلزم ذلك تطبيق الكوتا وندعو الى استخدامها بشكل محدد زمنيا وهو النموذج الذي تطبقه بنجلاديش بمعنى أن تطبق الكوتا لعدد من السنوات نترك تحديدها لخبراء الاجتماع ، بحيث يمكن خلال تلك السنوات أن نرصد أن المجتمع أصبح يمنح صوته على أساس البرنامج الانتخابي للمرشح ولا يلعب جنس المرشح دورا في اختيارات الناس ، حينها يمكننا إلغاء الكوتا والعودة الى نظام الانتخاب للجميع .
- ٢ - لن تكون الكوتا ناجحة و تجني المجتمعات ثمارها بمعزل عن التغييرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ، فلا بد أن يساندها تغير في مفاهيم المجتمع ، و يجب أن تلق الكوتا المساندة والدعم الكافيين من المؤسسات الإعلامية، و زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية دور المرأة السياسي .
- ٣ - تنظيم حملات توعية لخفض الأمية القانونية والسياسية عند النساء لتمكينهن من النهوض بالمجتمع .
- ٤ - تبني سياسات وبرامج لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن إليها .
- ٥ - التأكيد علي توعية كل الأطراف الاجتماعية بأن الديمقراطية والإدارة الجيدة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب النساء عن الساحة السياسية.
- ٦ - التأكيد علي تفعيل دور الإعلام وتنظيم دورات توعية لكل المهتمين في هذا المجال حتى يساهم الإعلام في تغيير الأنماط السائدة عن النساء عبر وسائل الإعلام، وعدم اقتصرها على أدوار معينة.
- ٧ - لابد من اقتناع المرأة المصرية نفسها بقدرتها علي المشاركة الفعالة في الحياة السياسية و قدرتها علي النجاح في المناصب القيادية ، لذلك فعلي الجمعيات المعنية بشئون المرأة أن تنشط في دوراتها و ندواتها فكرة المشاركة السياسية للمرأة .
- ٨ - أن تبدأ الجامعات المصرية في دعوة طالباتها للمشاركة في انتخابات الاتحادات الطلابية بالانتخاب و الترشيح لتكون لبنة ايجابية في طريق تمكين المرأة السياسي.
- ٩ - لابد من تحديد معايير موضوعية لاختيار النساء اللاتي سوف يتم اختيارهن لتمثيل المرأة ، بحيث يعبرن عن كافة الشرائح المجتمعية وألا يتم اقتصار الاختيار على شريحة مجتمعية واحدة أو عضوات من حزب واحد لضمان تمثيل عادل ونزيه للمرأة في البرلمان المصري .
- ١٠- عودة نظام القائمة النسبية لكي تضطر الأحزاب إلى الدفع بالمرأة على رأس قوائمها الانتخابية . ولأن ذلك النظام أصبح من أفضل النظم الانتخابية لما يحققه من عدالة في التمثيل الكامل لإرادة الناخبين والتعبير عن كافة الاتجاهات الموجودة في الشارع السياسي .

١١- نذكر بأن الكوتا يجب ألا تتحول إلى هدف بعينه، وإنما هي آلية مرحلية للتمكين السياسي للمرأة يمكن بعد تحقيقه الاستغناء عنها.

مراجع الدراسة :

أولاً : موثيق وتشريعات

- ١- اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة - ١٩٧٩ .
- ٢- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ .
- ٣- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .
- ٤- وثيقة كوبنهاغن للدول التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE - ١٩٩٠ .
- ٥- الدستور المصري
- ٦- القانون المصري

ثانياً: الصحف

- ١- جريدة الأهرام - أعداد متنوعة
- ٢- جريدة الوفد - أعداد متنوعة .
- ٣- جريدة روزاليوسف - أعداد متنوعة
- ٤- جريدة نهضة مصر - أعداد متنوعة .
- ٥- جريدة المصري اليوم - أعداد متنوعة
- ٦- جريدة البديل - أعداد متنوعة .
- ٧- جريدة الوطني اليوم - أعداد متنوعة .
- ٨- جريدة الأسبوع - أعداد متنوعة .
- ٩- جريدة الأهالي - أعداد متنوعة .

ثالثاً : المواقع الالكترونية

<http://www.almotamar.net/news/٤٨٣٢٠.htm>

<http://fcds.com/magazem/٤٠٧.html>

<http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=٣٤٤٦٧>

<http://news.egypt.com/arabic>

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=١٧٠٩٢&adate=٢٠٠٩>